تمهيد:

تعتبر البنوك التجارية أكثر المؤسسات المالية انتشارا في معظم اقتصاديات العالم سواء كانت الدول النامية أو المتقدمة و يمكن قياس هذه الأهمية من خلال كون هذه البنوك تستحوذ على القسم الأعظم من الودائع و الموجودات المالية داخل الاقتصاد، يشتق اسم " البنك التجاري " من كون هذه المؤسسة المالية توجه معظم مواردها لسد حاجات المؤسسات الصناعية و التجارية من الأموال.

1. **تعريف البنك التجاري**

هو منشأة مالية تتاجر بالنقود ، غرضها الرئيسي العمل كوسيط بين عارضي رؤوس الأموال وطالبيها و المصرف التجاري مؤسّسة تقدم مجموعة واسعة من الخدمات للجمهور والشركات أهمها إدارة الحسابات الجارية واستلام الودائع وتقديم القروض وخدمات أمانة الاستثمار وتنفيذ الوصايا وتزويد العملة الأجنبية وشراء وبيع الأوراق المالية والتأمين وإصدار بطاقات الائتمان ، جاء في المعجم الوسيط، البنك مؤسسة تقوم بعمليات ا لائتمان با لاقتراض و الإقراض وجاء في الموسوعة الميسرة أن مصرف أو بنك، تطلق على المؤسسات التي تتخصص في إقراض النقود وترجع كلمة بنك إلى الكلمة الفرنسية (Banque) وهي صندوق متين لحفظ النفائس، ويقابلها في اللغة الانكليزية كلمة بنك (Bank) المشتقة من كلمة بانكو(Banko) ، كما تعني الكلمة (banca) على المقعد، إذ كان التجار في القرون الوسطى يجلسون على الموانئ والأماكن العامة للتجار بالنقود و أمامهم مناضد عليها نقودهم تسمى ب "Banco"، كما يطلق على كلمة بنك إسم "مصرف، و أصل كلمة مصرف باللغة العربية مأخوذ من صرَّفَ يصرِّف ، تصريفًا و صرَّف العُملةَ حوَّلها وبدَّلها بمثلها1 و عليه الصرف بمعنى (بيع النقد بالنقد) ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، أي مبادلة العملة ، وبه سمي البنك مصرفا . و في هذا السياق تطورت الكلمة لتعني المؤسسات التي تخصصت بالأنشطة ذات الطابع التجاري التقليدي (حفظ المعادن الثمينة و تـــحويل العـــملات الأجنبـــية و منح القروض للتجار....)2.

يمكن تعريف البنك التجاري بأنه "مؤسسة مالية غير متخصصة تعمل في السوق النقدي و تطلع أساسا بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الاطلاع أو بعد أجل، و تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل و هذا ما يميزها عن غيرها من المؤسسات الائتمانية الأخرى" كما تعرف هذه البنوك في بعض الدول ببنوك الودائع.

و مع تطور النشاط البنكي و تعدد وظائف البنوك التجارية، أصبح من الصعب تحديد تعريف شامل جامع لها. ترى زينب حسين عوض الله أنّ البنوك التجارية " هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير و التعامل بصفة أساسية بالائتمان قصير الأجل، و يطلق عليها أيضا اصطلاح بنوك الودائع ".3

---

[1] https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

[2] G.JACOUD, **le système bancaire français**, Armand colin, Paris, 1999, p : 6.

[3] زينب حسين عوض الله، **اقتصاديات النقود و المال**، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص: 100.

و يعرّف **عبد الحميد الشواربي و محمد عبد الحميد الشواربي** البنوك التجارية بأنّها " تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة بما يحقق أهدافها و دعم الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي، بما في ذلك إنشاء المشروعـــات و ما يتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية ".[4]

كما يـــرى كلّ من **Josette et Max Peyrard** أنّ البنـــك التجـــــاري " (commercial banque commerciale- bank- retail bank-) هو مؤسسة مالية تقوم بتلقي الودائع تحت الطلب من الجمهور، و بكل العمليات البنكية، فالتفرقة بين بنوك الودائع و بنوك الأعمال تتجه نحو التلاشي في مختلف البلدان ".[5]

يعرف قانون النقد و القرض الجزائري 10/90الصادر في أفريل في مادته11 البنك على أنه " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و ا لاستقلال المالي تقو بالمعطيات البنكية و هي تتلقى أموال الجمهور لتقوم بتوزيعها عن طريق القروض و أيضا تقديم وتسهيل وسائل الدفع".

البنوك التجارية، تمثل أقدم أشكال المؤسسات النقدية التي تقوم بالوساطة بين المدخرين و المستثمرين، و هي الشكل الغالب للبنوك في معظم دول العالم، و ظيفيا تعمل على تلقي الودائع من الجمهور ومنحها للقروض التي تكون عادة قصيرة الأجل، مع امتيازها عن باقي المؤسسات المالية بخلقها لنقـــود الودائع نتيجة تعاملها بالائتمان.

و عليه تتمتع البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات بعدة خصائص هي:

- تقوم البنوك كبقية المؤسسات المالية الوسيطة **بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع** أيا كان نوعها، حيث يعتبر المودع دائنا و البنك مدينا ، و مع ذلك فإن البنوك التجارية هي الوحيدة بين المؤسسات المالية الوسيطة التي تسمح لدائنيها بأن يحتفظوا بودائعهم في شكل **ودائع جارية** (تحت الطلب) و التي تكون محلا للسحب بواسطة الشيكات.
- تتميز البنوك التجارية **بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب**) جديدة ، من خلال عمليات الإقراض و الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقودا لم تكن موجودة أصلا وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك و معنى ذلك أن للبنوك التجارية دورا مهما في **التأثير المباشر على عرض النقد.**[6]
- تشكل **الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسا من مصادر أموالها** ، وتتصف هذه الودائع بقابلية السحب الفوري عليها دون إشعار مسبق، و يترتب على ذلك أن تصبح البنوك التجارية

---

[4] عبد الحميد الشواربي و محمد عبد الحميد الشواربي، مرجع سبق ذكره، ص: 53

[5] JOSETTE et M PEYRARD, **Dictionnaire de finance**, 2e édition, Vuibert, Paris, 200. p :26. ,

[6] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، " **النقود و المصارف و النظرية النقدية**"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الاردن، 2009، ص: 110

أكثر **عرضة إلى المخاطر** في عملياتها من المؤسسات الأخرى، مما يفرض عليها التحفظ في أدائها و **الحرص** على التوفيق بين **متطلبات السيولة** لموجوداتها (أي قدرتها على الإيفاء فورا بمختلف التزاماتها) و**الربحية** (أي تعظيم إيراداتها الصافية) و **الضمان أو الأمان – الملاءة–**

2. نشأة وتطور البنوك التجارية

لقد استمد النشاط الحالي للبنوك التجارية أصوله الأولى من فكرة الصراف أو الصيرفي الذي كان يقوم بمبادلة العملات الأجنبية بالعملات أو المسكوكات الوطنية، ثم بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة موثوق بها (تجنبا للضياع أو السرقة) تنتشر بين التجار و بذلك ظهرت وظيفة جديدة للبنوك هي المحافظة على ودائع الإفراد و السهر عليها مع منحهم إمكانية سحبها في أي وقت يشاءون و يحصل الأفراد مقابل الإيداع على شهادات تثبت إيداعاتهم لدى البنك و المبلغ المودع، و أخذت هذه الشاهدات و التي كانت في أول الأمر " أسمية" تتطور حتى وصلت إلى مرحلة معينة من التطور أصبحت فيها قابلة للتداول من قبل الإفراد للوفاء بالتزاماتهم، و الذي سهل الوصول إلى هذا الأمر هو كون هذه الشاهدات أصبحت لحاملها إضافة إلى ثقة الأفراد بالجهة المصدرة لها و كونها تمثل كمية معينة من النقود المعدنية مودعة لدى الجهة التي أصدرتها إضافة كذلك إلى كونها قابلة للإبدال بما يعادلها من النقود المعدنية عند الطلب.

إن البنوك كانت في بداية الأمر تحتفظ في صناديقها بنقود معدنية تعادل تماما هذه النقود الورقية أو الشهادات المصدرة (تغطية كلية) و لكن مع مرور الزمن أخذت البنوك تصدر من هذه الشهادات ما يفوق بكثير ما لديها من النقود المعدنية و ذلك بعد تأكدها من أن ما يأتي إليها من هذه الشهادات لإبداله بنقود معدنية لا يساوي سوى نسبة بسيطة من مجموع هذه الشهادات المصدرة (التغطية النسبية).

بعد ذلك اتفق أن هذه النقود الورقية أصبحت نقودا فعلية تؤدي جميع وظائف النقود المعدنية و بشكل أفضل و منه لم يعد ممكن ترك إصدارها حرا بيد البنوك التجارية تصدر منها ما تشاء بهدف تحقيق الربح دون اكتراث بالعواقب السلبية لذلك على الاقتصاد في المدى القريب و البعيد، لدى تم حصر عملية الإصدار في بنك واحد يقوم بعملية الإصدار حسب ما تتطلبه حاجات الاقتصاد عرف فيما بعد بالبنك المركزي و الذي أوكلت له مهمة إصدار النقد بالإضافة إلى مهام أخرى تنطوي كلها داخل السياسة النقدية للدولة.

و المعروف هو أن البنوك بعد هذا صارت تقرض الأفراد من أموال هي تمتلكها و لكنها و تدريجيا و نتيجة الخبرة و الموارد الهائلة التي تراكمت في خزائنها صارت هذه البنوك تقرض الأفراد و المؤسسات من ودائع الأفراد و المؤسسات الموجودة لديها مقابل الحصول على فائدة. و هكذا جمعت البنوك بين وظيفتين تقبل الودائع و الإقراض، و فيما يتعلق بأوّل عملية لخلق النـــقود, فقد ظهرت عندما أصبح تحصيل الإيصال المستعمل لأية تسوية غير مشروط بإيداع من الذهب. و بذلك أصبحت الإيصالات تحظى بثقة الأفراد لقابلية استبدالها في أي وقت إلى ذهب. و حسب هذه الآلية، تعتبر القروض الممنوحة من قبل البنوك هي الأساس في عملية خلق الودائع، أي أنَ " القروض تخلق الودائع " [7] و عليه فالبنك قادر على خلق نقود الودائع. [8]

[7] " loans make deposits "

تأسيسا لما سبق نخلص الى القول أن الوظيفة التي تميز البنوك التجارية عن بقية المؤسسات المالية الأخرى و جعلتها تحتل الصدارة في النظام الائتماني هي وظيفة **إصدار نقود الودائع**.

3. أسس العمل المصرفي

بعد عمل البنك التجاري على جمع الموارد المختلفة من مصادرها ، يقوم البنك في مرحلة ثانية بتوظيف هذه الأموال من اجل تقديم خدمات نافعة، و زيادة ثروة المالكين عن طريق توفير معدل العائد اللازم و الملائم، ولذلك يتبع المصرف جملة من الأسس و الاعتبارات عند توظيفه لأمواله و هي:

- الربحية لتغطية المخاطر التي يواجهها البنك .
- السيولة و ذلك بالنظر إلى طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف.
- الضمان.

1.3. الربحية

يسعى البنك لتحقيق هدف أساسي هو زيادة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى و التي قد تتعرض لنفس درجة المخاطرة و المحاولة للحفاظ على معدل توزيع للأرباح ملائم و بطبيعة الحال يعمد البنك إلى توظيف مختلف الأموال المجمعة بأفضل السبل من جهة و تخفيض النفقات من جهة أخرى ،لان الأرباح المحققة تمثل الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية، حيث تضم الإيرادات نتائج عمليات الإقراض و الأرباح الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض الأصول في حين تضم النفقات إجمالي المصروفات الإدارية (التشغيلية و الفوائد المدفوعة على الودائع) بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تنشا عن انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول و كذا القروض التي قد يعجز البنك عن استرجاعها.

فيسعى البنك عند إتمامه أي عملية إلى تعظيم العائد و مع ذلك فتقديره لهذا العائد قد يقدر على المدى الطويل فيلجا مثلا إلى تقديم بعض التسهيلات التي لا تذر أي عائد أملا لتحقيق إرباح مستقبلية. ليس للبنك مطلق الحرية في تحديد حجم أرباحه فقد تقوم السلطة النقدية للدولة و المتمثلة في البنك المركزي بوضع كافة شروط الائتمان (سعر الفائدة الدائنة و المدينة) و عادة ما تستخدم هذه الشروط كأدوات للسياسة النقدية خاصة في الدول النامية.

إن التمعن في معطيات البنك التجاري تبين أن الجانب الأكبر لمصروفاته تمثل تكاليف ثابتة (الفوائد المدفوعة لأصحاب الودائع) ووفقا لفكرة الرفع المالي تتأثر أرباحه بالدرجة الأولى بالتغير في ٬إيراداته مقارنة مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى . و لذلك يقر الماليين أن البنك التجاري أكثر المؤسسات تعرضا لأثر الرفع المالي Highly Leveraged Firm بمعنى انه إذا زادت إيرادات البنك بنسبة X فإن الزيادة في الأرباح تكون بنسبة اكبر، وعليه إي انخفاض في نسبة الزيادة في الإيرادات تؤدي إلى خسائر هائلة. و لتعليل ربحية البنك نلجأ إلى حساب حافة آو هامش صافي الفوائد Net Interest Margin و الذي يمثل

[8] P.PRISSERT, **Economie monétaire et bancaire**, 2e édition, La revue banque éditeur, Paris, 1986, p39.

أساسا الفارق بين الأرباح المتولدة عن استثمار الودائع و بين الفوائد المدفوعة عليها، يسمى هذا الهامش أيضا بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات.

2.3. السيولة:

تمثل الجانب الأكبر لموارد البنك التجاري في ودائع تستحق الدفع عند الطلب و التي ينبغي على البنك دفعها في أي لحظة لان أي خلل في ذلك قد يؤدي إلى الإفلاس. إن مقدار سيولة أي مال يتفوق على سهولة تحويله إلى نقود وهذا ما يسمى بمبدأ السيولة العامة و الذي يقوم على:

1/ **درجة ثبات الودائع** و نقصد بذلك حركة الودائع و نمط هذه الحركة و سرعتها خاصة حجم عمليات السحب، معدل مكوث الوديعة.

2/ **سيولة كل عملية من عمليات الإقراض** أو ما يسمى بسيولة العملية الائتمانية أي سرعة و سهولة تحويل هذه العملية إلى نقود و هي تتضمن:

- الفترة الزمنية التي تستثمر قبل استحقاق القروض و هي ما يقابل ثبات الوديعة أن تتوقف السرعة على طول أو قصر اجل انتهاء العملية؛
- سهولة تحويلها إلى نقود فتعود إلى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد دون الحاجة إلى موارد غير عادية؛
- هذا بالإضافة إلى السيولة الذاتية للعملية الائتمانية أي حجم التدفقات النقدية التي تولدها العملية التي طلب القرض من اجلها.

1.2.3. حساب مستويات السيولة:

عند هذا المستوى لابد من التفرقة بين ثلاث درجات للسيولة.

- **المستوى الأول:**

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع + التزامات}}$$

- **المستوى الثاني:**

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + السيولة لدى البنك التجاري}}{\text{الودائع + التزامات}}$$

تشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف، ويقصد بالالتزامات الاخرى جميع المطلوبات باستثناء رس المال الممتلك (حقوق الملكية).

و هذا المستوى يبين مدى جاهزية المصرف لمواجهة طلبات السحب لأنها تمثل مجموع السيولة الموجودة لدى البنك التجاري و البنك المركزي ، فنتيجة لعمليات المصارف تتعرض هذه الأخيرة إلى إيداعات و سحوبات تؤثر على حجم الرصيد النقدي مباشرة ، [9] و مع ذلك فالأهم بالنسبة للمحللين هو التغير في نسبة

[9] أبوحمد وقدوري ، رضا صاحب ، فائق مشعل،" **إدارة المصارف**"، جامعة الموصل، 2005، ص: 239

الرصيد النقدي و ليس التغير بحجم الرصيد ذاته و يمكن تلخيص العوامل المؤثرة على هذه النسبة بالجدول التالي:

الجدول رقم (01): العوامل المؤثرة في نسبة الرصيد النقدي

العوامل التي ترفع نسبة الرصيد	العوامل التي تخفض نسبة الرصيد	العوامل المؤثرة على فاعلية الرصيد
– زيادة الإيداع النقدي من قبل المتعاملين. – زيادة الاقتراض من البنك المركزي – تحقق رصيد دائن للبنك عند البنوك الأخرى نتيجة عملية المقاصة. – سداد قروض منحت في وقت سابق – زيادة رأس المال.	– زيادة سحب أصحاب الودائع. – تسديد القروض التي اقترضها من البنك المركزي. – تحقق رصيد مدين على البنك التجاري لصالح البنوك الأخرى نتيجة المقاصة. – زيادة المسحوبات النقدية نتيجة منح الائتمان. – تخفيض رأس المال .	– تحويل العملاء لجزء من ودائعهم الجارية إلى ودائع لأجل. – تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي و بذلك تحرير جزء من الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي.

- **المستوى الثالث:**

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + السيولة لدى البنك التجاري + الاصول شديدة السيولة}}{\text{الودائع + التزامات}}$$

نقصد بالأصول شديدة السيولة بالأصول التي يمكن تحويلها بسرعة و التي يمكن بيعها دون أن يكون ذلك على حساب سعرها و هذا المستوى أكثر شمولا(أذونات الخزينة، أوراق تجارية مخصومة، أوراق مالية و استثمارات).

3.3. الضمان أو الأمان

إن أساس كل عملية من عمليات التوظيف للأموال التي يقوم بها هو الثقة بان الأموال التي سيقرضها أو يستثمرها سوف تعود إليه في الأجل المتفق عليه لذلك يتوجب على البنك التأكد من متانة المركز المالي للمتعامل و مدى احترامه لتعهداته و كيفية قيامه بالوفاء و كذا مقدار الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها . و لعل أهم العوامل التي تزيد من أهمية الضمان هو أن البنك التجاري يحتفظ بجانب صغير من حجم رأسماله مقابل باقي الأصول أي صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين لان البنك هنا لا يكون بإمكانه استيعاب أي خسائر إلا في حدود حجم رأس ماله.

وفي ضوء ما تقدم، يبدو أن هناك تعارض واضح بين الأهداف الثلاثة السابقة، وهو ما يمثل مشكلة الإدارة المصرفية ، فعلى سبيل المثال يمكن للمصرف التجاري تحقيق درجة سيوله عالية من خلال احتفاظه بنقدية كبيرة داخل خزائنه ، ألا أن ذلك يؤثر سلبياً على هدف الربحية ، فالنقدية الراكدة داخل الخزينة، لا يتولد عنها أي عائد في الوقت الذي مطالب فيه المصرف بسداد عوائد(فوائد) على إيداعات الزبائن .

وبنفس المنطق أيضا، فان المصرف التجاري يمكنه توجيه أمواله إلى الاستثمارات التي تدر عائد مرتفع، وبالتالي الاقتراب من هدف الربحية، إلا أن هذه الاستثمارات يرافقها عادة ارتفاعا في درجة المخاطرة مما عنه قد ينجم خسائر رأسمالية كبيرة للمصرف ، وهو ما يدمر الهدف الثالث الذي تسعى المصارف التجارية إليه أصلا، وهو تحقيق الأمان لأموال المودعين ، إذا ما هو الحل ؟

يرى بعض الباحثين أن الهدف الأساسي الذي يجب أن يسعى إليه المصرف التجاري هو تعظيم الربح (Profil Maximization) وهو ما يستهدفه أصحاب المصرف بالدرجة الأولى، أما السيولة والأمان فيستهدفهما المودعين (Depositors) ويتحققا من خلال التشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل احتمالات تعرض المصرف التجاري للعسر المالي، وتزيد من حالة الأمان، ومن ثم تصبح السيولة والأمان بمثابة قيود (Constration) وليست أهداف ، مقارنة بهدف الربحية، ويمكن للمصرف أن يراعي من خلال سياساته في التوظيف تحقيق ملائمة والتوفيق بين الربحية والسيولة والأمان حفاظا على سلامة مسيرته وتحقيق أهداف مالكيه.

4. التحديات التي تواجه البنوك حاليا:

إن التنبؤ بالمحيط الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي الذي يزاول البنك التجاري عمله فيه هو أمر على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لهذه المؤسسة المالية و خصوصا بالنسبة لمسيرها ، فمن المعروف أنه لا يمكن التنبؤ بكافة العناصر التي تؤثر على العمل المصرفي بشكل فعال. لكن هذا لا يمنع من الوصول إلى نتائج جيدة بخصوص هذا الأمر من خلال دراسة دقيقة للعناصر التالية:

- ✓ التوجهات الاقتصادية و المالية الحالية و المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالسوقين النقدي و الرأسمالي.
- ✓ القوانين و التنظيمات و تغيراتها.
- ✓ التطورات التي تعرفها الصناعة المصرفية أي التغير في طبيعة العمل المصرفي.

1.4. التوجهات الاقتصادية و المالية الحالية و المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالسوقين النقدي و الرأسمالي: تأثرت البنوك التجارية بالتغيرات المستمرة في السوق النقدي و الرأسمالي عبر العالم و تزايد أهمية الأسواق الرأسمالية، بحيث صار بإمكان المؤسسات الاقتصادية المتوسطة و الكبيرة الحصول على الأموال الضرورية لها من كافة الأسواق المالية في أي دولة من دول العالم ، يكفي توفر سوق مالي نشط و فعال ، مما ينطبق على البنوك التجارية التي أصبحت قادرة هي الأخرى على الحصول على موارد مالية من العديد من الأسواق المالية، و هذا أدى بالطبع إلى تقليص حصة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الاقتصادية و تراجع الفارق بين سعر الفائدة الدائن و المدين المفروض من قبل البنوك التجارية على باقي التمويل المتاح.

بالإضافة إلى ما سبق غنى الأسواق المالية التي طورت العديد من الأوعية الادخارية و الأوراق المالية ، دفع البنوك التجارية إلى التأقلم و الإقبال على التعامل بها، مما أثر على كيفية استخدام البنك التجاري لأمواله أو موارده، و الأكثر من ذلك بروز مثل هذا النوع من الأدوات أدى إلى تخلي بعض زبائن البنك التجاري عن الخدمات المصرفية التقليدية و على رأسها التمويل المصرفي لصالح هذه الأدوات الجديدة.

2.4. القوانين و التنظيمات و تغيراتها: الملاحظ مؤخرا أنها أصبحت أكثر صرامة اتجاه عمل البنوك التجارية و حدّت من حريتها في استغلال الأموال تجنبا لتعرض النظام المصرفي للهزات المالية الأمر الذي يلحق الأذى بالاقتصاد ككل. كما أن البنوك المركزية صار بحوزتها العديد من الوسائل المالية و التكنولوجية

التي مكنته من إحكام السيطرة على نشاط البنوك التجارية و التأكد من مدى مطابقتها للقوانين و التعليمات التي يصدرها كالتقيد بمستويات عالية من السيولة نتيجة تعاظم المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري بفعل الأوضاع الاقتصادية العالمية المتأزمة. ضف إلى ذلك سماح البنك المركزي- باعتباره الجهة المنظمة لعمل البنوك و النظام المالي بشكل عام – للعديد من المؤسسات المالية غير المصرفية العمل في المجالات المالية التي كانت محتكرة من قبل البنوك التجارية فقط و هذا ما زاد من شدة و حدة المنافسة داخل القطاع.

إن التغير في القوانين طال كذلك الجانب الضريبي لعمل البنوك التجارية مما شكل عباً ماليا إضافيا حيث زادت تكاليف و صعوبة استثمار الأموال بشكل مربح و قللت من حظوظه في الحصول على أموال المستثمرين، كذلك تغير القوانين الضريبية افقد البنك التجاري بعض المزايا المرتبطة ببعض الاستخدامات المالية و المثال على ذلك الأوراق المالية الحكومية المعفاة عوائدها من الضريبة .

بشكل عام القوانين الجديدة قد وضعت قيودا على عمل البنك التجاري و قد مست المجالات التالية:

1. تحديد و تعريف ماهية و طبيعة الخدمات المالية التي تسمح البنوك التجارية تقديمها.
2. القواعد و القوانين التي تحكم عمل البنوك التجارية و علاقتها بباقي المؤسسات المالية التابعة للسوقين النقدي و الرأسمالي.
3. أسعار الفائدة المطبقة من قبل البنوك التجارية سواء تعلق الأمر بأسعار الفائدة الدائنة أو المدينة.
4. قيود خاصة بتوقيت تنفيذ العمليات المصرفية أي الوقت اللازم لتنفيذ العمليات المصرفية لفائدة العملاء.
5. اعتبارات السيولة و تغطية المخاطر.

3.4. التطورات التي تعرفها الصناعة المصرفية:

إن التطور الذي ميز سنوات التسعينيات أدى إلى تزايد الصعوبات و التعقيدات المرتبطة بعمل البنك التجاري، حيث انتقل عمل البنك من الاعتماد على العمل التقليدي الي يدوي إلى الاستعمال المكثف للتكنولوجيا الحديثة في انجاز العمل المصرفي و تنفيذ العمليات، مما زاد من سرعة أداء العمليات و حسن نوعية الخدمة التي يقدمها البنك التجاري لزبائنه. أضف إلى ذلك فإن استعمال الحاسوب مكن البنك من الاقتصاد في تكاليف الحصول على المعلومات و تحليلها سواء تعلق الأمر بالمعلومات الخاصة بالمعطيات الاقتصادية بشكل عام أو المعلومات الخاصة بالزبائن (مستحقاتهم، الملاءة، السمعة الائتمانية.....) كما صار البنك التجاري بإمكانه إجراء العمليات المصرفية عن بعد كعمليات المقاصة و التحويل و استقبال الأموال من مناطق بعيدة دون الحاجة إلى التنقل.

سمحت الابتكارات التكنولوجية في المجال البنكي من استخدام العديد من وسائل الدفع الحديثة كبطاقات السحب، الادخار الالكتروني، البطاقات الائتمانية مما جعل زبائن البنك التجاري يترددون أقل على البنك و يستفيدون من الخدمات عن بعد و اقتصر الالتحاق بشبابيك البنك للعمليات الاستثنائية أو غير العادية مما ساعد على تقليص نفقات الاستغلال كون خدمات البنك سوف تنجز بأكثر فعالية و نجاعة و بعدد أقل من الموظفين، غير أن استعمال هذه التكنولوجيا ليس بالأمر الهين و الصعوبة مصدرها في مشاكل التأقلم مع

الأساليب الجديدة و المتطورة في انجاز العمل المصرفي بالإضافة إلى أنها تتطلب استثمارات كبيرة تفوق إمكانيات بعض البنوك مما يؤدي إلى إضعاف موقفها التنافسي و يجبرها في كثير من الأحيان إلى الخروج من السوق و إشهار إفلاسها.

من الأمور التي غيرت من طبيعة العمل المصرفي هو دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مجال عمل البنوك التجارية و عدم انفراد البنك بخدمات كانت حكرا على البنك ذلك أن هذه المؤسسات المالية و غير المصرفية صارت ترى في عمل و أسواق البنك مجالا مربحا لها لما جعلها تحول جانبا كبيرا من نشاطها نحوه و هذا الأمر ضيق من مجال عمل البنك التجاري و زاد من مستوى المخاطر التي يتعرض لها و خفض عائداتها. و الملاحظ أنه نتيجة لما سبق فقدت هذه البنوك جانب كبير من أهميتها و مكانتها لصالح هذه المؤسسات بحيث تراجع الكثير من زبائن البنك عن الثقة العمياء التي كانوا يمنحونها للبنك من جراء العمولات الباهظة المفروضة عليهم، و المستوى المتدني للخدمات و التعامل السيئ مع بعض الزبائن و سوء الاستقبال في مقابل ما يلقونه نفس هؤلاء الزبائن من معاملة جيدة و خدمة مصرفية رفيعة من قبل المؤسسات المالية و غير المالية المنافسة. كما أن سوء تقدير المخاطر من قبل البنك التجاري ألحق الخسائر بالعديد من زبائنه و زاد من عدد البنوك المفلسة نتيجة التغير الكبير في المحيط الاقتصادي و الصياغة الجديدة للعمل المصرفي.